Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 4, Issue 1, 2026
Page No: 112-126
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.915 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.76

Estimation of the Household Consumption Function under Globalization: A Field Study on Libyan Households in Misurata City

Mohamed Khalil Al-Suwaisi*
College of Technical Sciences, Misurata, Libya

تقدير دالة الاستهلاك العائلي في ظل العولمة (دراسة ميدانية على الأسر الليبية بمدينة مصراتة)

محمد خليل السويسي*
كلية العلوم التقنية، مصراتة، ليبيا

*Corresponding author: alswysy2026@gmail.com

Received: December 11, 2025	Accepted: January 22, 2026	Published: January 30, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aims to investigate the impact of globalization on household consumption expenditure in the Libyan economy and to identify the socio-economic determinants influencing consumer behavior amidst global openness. The research employs a descriptive-analytical approach, utilizing primary data collected through a field survey of (186) Libyan households in Misrata, via a specifically designed questionnaire. Given the categorical nature of the data, Ordinal Logistic Regression was utilized to estimate the econometric models. The empirical results indicate that the head of the household's income (the husband) remains the primary and most significant determinant of consumption patterns. Furthermore, the findings highlight a statistically significant positive contribution of the wife's income in bolstering the family's purchasing power. Notably, the study reveals a pivotal role for the globalization variable, which exerts a direct and significant positive effect on expenditure levels, even when controlling for income variables. This suggests that interaction with globalized trends acts as a structural catalyst for consumption. Finally, goodness-of-fit indicators (Pseudo R2) showed a marked improvement in the model's explanatory power upon the inclusion of the globalization variable, confirming its high statistical adequacy in representing the contemporary consumption function in Libya.

Keywords: Consumption Function, Globalization, Libyan Economy.

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العولمة على الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الاقتصاد الليبي، وتحديد المحددات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في سلوك الأسرة في ظل الانفتاح العالمي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات من خلال مسح ميداني شمل عينة من (186) أسرة ليبية مقيمة بمدينة مصراتة، باستخدام استبيان مُصمم لهذا الغرض. تم استخدام تقنية الانحدار اللوجستي لتقدير نماذج الدراسة القياسية. وتوصلت النتائج إلى أن دخل رب الأسرة (الزوج) يمثل المحدد الأساسي والأكثر تأثيراً في تفسير الإنفاق الاستهلاكي، مع وجود مساهمة إيجابية ومعنوية إحصائياً لدخل الزوجة في تعزيز القدرة الشرائية للأسرة. كما كشفت النتائج عن مساهمة محورية لمتغير العولمة، حيث أثبتت وجود أثر إيجابي ومعنوي مباشر له على مستويات الإنفاق حتى بعد التحكم في متغيرات الدخل، مما يشير إلى أن التفاعل مع

مظاهر العولمة يُعد محفزاً هيكلياً للاستهلاك. وأظهرت مؤشرات جودة المطابقة (Pseudo R2) تحسناً ملحوظاً في القدرة التفسيرية للنموذج عند إدراج متغير العولمة، مما يؤكد ملاءمته العالية لتمثيل دالة الاستهلاك.

الكلمات المفتاحية: دالة الاستهلاك، العولمة، الاقتصاد الليبي.

المقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات جذرية مدفوعة بظاهرة العولمة، التي لم تعد مجرد انفتاح تجاري بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاقتصادي والاجتماعي للدول. لقد أعادت العولمة تشكيل مفهوم الحياة اليومية، بدءاً من القيم الثقافية وصولاً إلى أنماط الاستهلاك والإنفاق العائلي. فمع تلاشي الحدود الاقتصادية، وسهولة انتقال السلع والخدمات العابرة للحدود، وانتشار الثقافة الاستهلاكية العالمية عبر وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، تغيرت بشكل ملموس الطريقة التي تتعامل بها الأسر مع احتياجاتها، ولم يعد المستهلكون يكتفون بالمنتجات المحلية، بل أصبحوا منفتحين على منظومة استهلاكية عالمية أكثر تعقيداً وديناميكية، توفر لهم خيارات متنوعة وتجارب تسوق تحاكي الأنماط العالمية والمعاصرة (Hanus, 2018).

يُعد فهم أثر العولمة محوراً أساسياً في تحليل التغيرات الاقتصادية الحديثة؛ فهي تصف حالة التشابك والاعتماد المتبادل التي تؤثر بشكل مباشر على السلوك البشري وتفضيلاته. أما أنماط الإنفاق الاستهلاكي، فتشير إلى كيفية توزيع الأسر لدخلها بين السلع الأساسية والكمالية، وكيف تتغير هذه التوزيعات استجابة لعوامل خارجية تتجاوز الحدود الوطنية. تقليدياً، ركزت النظريات الاقتصادية الكلاسيكية والكيّنزية على الدخل كعامل محدد رئيسي للاستهلاك، حيث تُعد نظرية "الدخل المطلق" لكينز الحجر الزاوية في فهم محددات الإنفاق، بافتراضها وجود علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل (Hanus, 2018)، غير أن تغلغل العولمة فرض متغيرات جديدة تتطلب إعادة تقييم لهذه المحددات؛ إذ لم يعد الدخل وحده كافياً لتفسير القفزات في الإنفاق الاستهلاكي، خاصة مع بروز أثر المحاكاة للأنماط العالمية وتزايد الرغبة في اقتناء السلع المرتبطة بالمكانة الاجتماعية (Rodrik, 2011).

ترتبط هذه الدراسة بشكل وثيق بالأدبيات الاقتصادية التي تناولت الاستهلاك، ولكنها تسعى لسد فجوة واضحة في المكتبة الليبية. ففي ليبيا، ركزت معظم الأبحاث السابقة على دالة الاستهلاك من منظور المتغيرات التقليدية؛ حيث أظهرت دراسات (سحبون، 2000؛ الزوق، 2011؛ شرميط، 2015؛ شكاب، 2017) أن الدخل المتاح هو المحدد الأساسي للإنفاق الاستهلاكي للأسر الليبية. ورغم قيمة تلك الدراسات، إلا أنها لم تستكشف بعمق الأثر الكمي للعولمة كمتغير مستقل يؤثر على شكل الدالة الاستهلاكية. وحتى الدراسات الحديثة (بالحاج، 2025) التي مهدت الطريق لتحليل هذا النمط، تظل بحاجة إلى بلورة علمية في إطار مقال بحثي يركز بشكل محدد على "تقدير دالة الاستهلاك" رياضياً وإحصائياً في ظل هذا الانفتاح.

وعليه، يكمن المبرر الأساسي لإجراء هذه الدراسة في ضرورة رصد التحول في سلوك الأسرة الليبية المقيمة في مراكز ثقل اقتصادي كمدينة مصراتة، والتي تعد مرآة للتفاعل مع الأسواق العالمية. ففي ظل الاعتماد المفرط على الاستيراد وتغير التفضيلات نحو السلع العصرية، أصبح من الضروري فهم كيف توازن الأسرة بين دخلها المحدود وبين ضغوط الاستهلاك المعولم. إن السياسات الاقتصادية الحالية قد تفتقر إلى فهم هذه الديناميكية، مما يؤثر على دقة التنبؤات المتعلقة بالطلب الكلي والسياسات المالية، وبالتالي تهدف هذه الدراسة إلى معالجة هذا النقص من خلال تقديم تحليل شامل لأثر العولمة باستخدام بيانات حديثة ومنهجيات قياسية مناسبة.

ومن المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في تقديم نتائج عملية تستفيد منها الجهات التخطيطية والشركات المحلية؛ لتمكينها من فهم توجهات المستهلك الليبي المتأثر بالعولمة. كما سيوفر رؤى للأسر الليبية تساعدها على رفع مستوى الوعي المالي لمواجهة التدفقات الاستهلاكية المفرطة، بما يضمن تحقيق توازن بين تلبية الحاجات العصرية والحفاظ على الاستقرار المالي في ظل اقتصاد ريعي شديد الحساسية للتقلبات العالمية.

مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة:

تهدف هذه المراجعة إلى استعراض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع أثر العولمة على أنماط الإنفاق الاستهلاكي للأسر، وذلك لتوفير إطار نظري وتحديد الفجوات البحثية. وسيتم البدء بالدراسات المحلية المتعلقة بالإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الليبي، ثم الانتقال إلى الدراسات الأجنبية التي تناولت أثر التكنولوجيا الرقمية والعولمة على هيكل الإنفاق العائلي.

- **دراسة سحبون (2000):** هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي وتحديد العوامل المؤثرة فيه، وقد أكدت أن الدخل المتاح هو أكثر العوامل تأثيراً في تفسير التغير في الاستهلاك. كما بينت أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، التي تشكل أكثر من (95%) من إيرادات الدولة وتتأثر بتقلبات الطلب العالمي. وأشارت الدراسة إلى أن تقلبات إيرادات النفط أثرت سلباً وإيجاباً على المتغيرات الاقتصادية؛ حيث أدت الزيادة الكبيرة في إيرادات النفط في العام (1974) إلى قفزة في المتغيرات الاقتصادية، بينما أدى الانخفاض الحاد في الثمانينات إلى انخفاض الاستهلاك والإنفاق الحكومي. تقدم هذه الدراسة تحليلاً تاريخياً عميقاً لدالة الاستهلاك وتبرز أهمية الدخل كعامل رئيسي، ومع ذلك، فإنها لا تتناول أثر العولمة أو التكنولوجيا الرقمية، نظراً لأن فترة دراستها سبقت الانتشار الواسع لهذه الظواهر.

- **دراسة الزوق (2011):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الاستهلاك وتحليله الاقتصادي، وتقدير دالة الاستهلاك العائلي في مدينة طرابلس. استخدمت الدراسة أساليب القياس الاقتصادي مثل الانحدار البسيط والمتعدد لتحليل دور العوامل المؤثرة في الاستهلاك، وقد أكدت النتائج أن الدخل هو العامل الرئيسي المؤثر في حجم الإنفاق الاستهلاكي للعوائل في طرابلس، حيث فسر وحده حوالي (95%) من التغيرات الحاصلة في الإنفاق، بينما تعود الـ (5%) المتبقية لعوامل أخرى مثل المستوى التعليمي، وحجم الأسرة، والعادات والتقاليد. وتؤكد هذه الدراسة مرة أخرى على مركزية الدخل، لكنها لم تتناول بشكل صريح أثر العولمة أو التكنولوجيا الرقمية على هذه الأنماط، حيث سبقت فترة الدراسة الطفرة الكبيرة في استخدام الإنترنت التي غيرت سلوكيات الإنفاق لاحقاً.
- **دراسة شرميط (2015):** هدفت الدراسة إلى تتبع تطورات الاستهلاك العائلي في الاقتصاد الليبي وتقدير دالته باستخدام أسلوب ميزانية الأسرة على عينة عشوائية بلغت (381) عائلة بمدينة مصراتة، مع مقارنة دالتي الاستهلاك حسب نظريتي الدخل المطلق والنسبي. اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والقياسي، وتوصلت إلى أن نظريتي الدخل المطلق والنسبي هما الأنسب للدراسات المقطعية، وأن الدخل وحجم العائلة والمستوى التعليمي هي عوامل رئيسية مؤثرة في الاستهلاك. كما بينت أن رواج إيرادات النفط انعكس بوضوح على زيادة الناتج المحلي والاستهلاك العائلي. وكشفت النتائج عن اختلاف دالة الاستهلاك بين العاملين بالقطاع العام والخاص، مما أدى لرفض فرضية الدراسة الأولية، ومع ذلك لم تدرج الدراسة تأثير العولمة أو الأدوات الرقمية كمتغيرات مستقلة.
- **دراسة شكاب (2017):** هدفت إلى التعرف على واقع الإنفاق الاستهلاكي وقياس خط الفقر في مدينة مصراتة. اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية من (382) عائلة، واستخدمت الأسلوبين الوصفي والكمي. ومن أبرز نتائجها أن قيمة خط الفقر المدقع بلغت (251) دينار شهرياً، بينما بلغ خط الفقر المطلق (690) دينار شهرياً. وأظهرت الدراسة أن عدد الأسر تحت خط الفقر بلغ (34) أسرة مقابل (348) فوقه. كما أكدت عدم وجود اختلاف جوهري في العوامل المحددة للإنفاق بين الفئتين، مع اختلاف في الأهمية النسبية لهذه العوامل، حيث بلغ الميل الحدي للاستهلاك (0.35) والميل المتوسط (0.72). ورغم دقتها القياسية، لم تتناول الدراسة أثر العولمة أو التكنولوجيا كعوامل مؤثرة.
- **دراسة بالحاج (2025):** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل نمط استهلاك الأسر الليبية في ظل العولمة في الاقتصاد الليبي وتحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيه في ظل العولمة. اعتمدت على مسح ميداني شمل (372) أسرة في مدينة مصراتة باستخدام استبيان مُصمم خصيصاً. كشفت النتائج أن الاقتصاد الليبي يتسم بالهشاشة لاعتماده المطلق على النفط، مما يجعل دخول الأسر شديدة الحساسية للتقلبات العالمية. وأظهرت النتائج أن الأسر الليبية تُدرك بوضوح تأثير العولمة؛ حيث تساهم عوامل مثل الدخل، وتفضيل السلع العالمية، والمستوى التعليمي، والانفتاح التجاري في زيادة الاستهلاك التوسعي نحو السلع الكمالية. كما أبرزت الدراسة الدور المحوري لدخل الزوجة في تعزيز هذا الإنفاق، وتأثر الأسر الواضح بمظاهر العولمة الثقافية والتكنولوجية المستوحاة من الإعلام العالمي.
- **دراسة Song et al (2018):** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام الإنترنت على الإنفاق الاستهلاكي للأسر، وذلك بتقديم دليل تجريبي مبني على تحليل الانحدار الخطي المتعدد. استخدمت الدراسة بيانات مقطعية لعينات من الأسر، وركزت على متغيرات مثل استخدام الإنترنت كنفقات منزلية إجمالية وفئات استهلاكية رئيسية. توصلت النتائج إلى أن استخدام الإنترنت يزيد بشكل كبير من إجمالي نفقات الأسرة، وله تأثير إيجابي وملحوظ على استهلاك المعيشة والتنمية. ففي تحليل هيكل الاستهلاك، أظهرت معاملات الانحدار الخاصة باستخدام الإنترنت على الإنفاق على الغذاء، والملابس، والترفيه، والنقل والاتصالات أنها إيجابية وذات دلالة إحصائية، في حين كانت سلبية وغير ذات دلالة على الإسكان والتعليم والنفقات الصحية. وتشير النتائج إلى أن استخدام الإنترنت يساعد في تعزيز استهلاك الأسرة من خلال توسيع قنوات الاستهلاك، لا سيما مع تطور التسوق عبر الإنترنت والدفع عبر الهاتف المحمول.
- **دراسة Li et al (2020):** تُعد هذه الدراسة من الأبحاث الرائدة التي تناولت العلاقة بين التمويل الرقمي والاستهلاك الأسري. هدفت الدراسة إلى تحليل الأثر الإيجابي للتمويل الرقمي الشامل على استهلاك الأسر في الصين، مع استكشاف الآليات التي يعمل من خلالها هذا التأثير. استخدمت الدراسة بيانات (Panel Data) غير المتوازنة، والتي تم جمعها من المسح المالي للأسر الصينية خلال الفترة (2013-2017)، وبلغ حجم العينة (66,789) أسرة. تم قياس أثر التمويل الرقمي الشامل على نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الأسري ومعدل الاستهلاك الأسري. استخدمت الدراسة منهجية تضمنت نماذج الانحدار الخطي والمربعات الصغرى، ونماذج الأثر الثابت، ومعالجة مشكلة السببية العكسية. توصلت الدراسة إلى أن التمويل الرقمي الشامل يعزز بشكل كبير من استهلاك الأسر، خاصةً تلك التي لديها موارد أقل ودخل منخفض، وأظهرت أن القنوات تشمل التسوق عبر الإنترنت، والدفع الرقمي، والائتمان الإلكتروني، مما أثر إيجاباً على نفقات الغذاء، والملابس، والتعليم، والترفيه.
- **دراسة Sharma & Patel (2021):** هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير أنظمة الدفع الرقمية على سلوك الإنفاق في مدينة بوبال بالهند. اعتمدت الدراسة على بيانات أولية تم جمعها من 100 مستخدم عن طريق استبيان منظم ومُختبر مسبقاً (بيانات مقطعية). استخدمت الدراسة منهجية قائمة على التحليل الإحصائي الوصفي والارتباطي. توصلت النتائج إلى أن المدفوعات الرقمية لها تأثير إيجابي كبير على سلوك الإنفاق الاستهلاكي، حيث تشير إلى أن الراحة والسرعة المرتبطة بالمدفوعات الرقمية تؤدي إلى زيادة الإنفاق، بما في ذلك الإنفاق الاندفاعي، وتخفيف

الانضباط المالي. أظهرت الدراسة أن مستخدمي المدفوعات الرقمية ينفقون بشكل أكثر اندفاعية من مستخدمي النقد، وذلك بسبب "التأثير النفسي" الأقل لإنفاق الأموال غير الملموسة مقارنةً بالنقد.

بناءً على المراجعة الأدبية السابقة، فإن مساهمة هذه الدراسة تستمد قيمتها كونها تمثل استجابة بحثية لمتغيرات اقتصادية معاصرة لم تنل العناية الكافية في الأدبيات المحلية؛ فبينما أجمعت الدراسات السابقة (سحبون، 2000؛ الزوق، 2011؛ شرميط، 2015؛ شكاب، 2017) على تحليل دالة الاستهلاك من منظور المتغيرات التقليدية كالدخل المتاح وحجم الأسرة، تتميز هذه الدراسة بإدراج العولمة كمتغير مستقل وقياس أثرها الكمي على نمط الإنفاق العائلي في الاقتصاد الليبي. وتتجسد الإضافة العلمية هنا في مقاربة الفجوة بين النظريات الاستهلاكية الكلاسيكية والسلوك الاستهلاكي الفعلي في بيئة ريعية منفتحة تجارياً ومرتبطة ثقافياً بالأنماط العالمية، حيث تسعى الدراسة إلى توطين مفاهيم العولمة التي تناولتها الأدبيات الحديثة (Song et al., 2018; Li et al., 2020)، واختبار مدى اتساقها مع خصائص الاستهلاك العائلي في الاقتصاد الليبي. وعليه، تقدم الدراسة مساهمة علمية قيمة من خلال بناء نموذج قياسي حديث يدمج بين المحددات الاقتصادية التقليدية والمؤثرات التقنية والثقافية المعولمة، مما يوفر إطاراً تحليلياً أكثر شمولية لفهم ديناميكيات الطلب الكلي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

مشكلة الدراسة:

تعتبر دالة الاستهلاك من الركائز الأساسية في النظرية الاقتصادية الكلية، حيث يظل الدخل المتاح وفقاً لنظرية الدخل المطلق لكينز هو المحدد الرئيس لقرار الإنفاق العائلي. وفي السياق الليبي، أجمعت الأدبيات الاقتصادية (سحبون، 2000؛ الزوق، 2011؛ شرميط، 2015؛ شكاب، 2017) على أن التقلبات في الدخل الناتج عن الريع النفطي هي المحرك الأساسي للاستهلاك، مع إهمال نسبي للمؤثرات الخارجية العابرة للحدود.

إلا أن الاقتصاد الليبي واجه خلال العقدين الماضيين موجات متلاحقة من تأثير العولمة بأبعادها التجارية، والثقافية، والتكنولوجية، مما أحدث اختراقاً في أنماط الاستهلاك التقليدية للأسر. وتبرز المشكلة في أن المحددات الكلاسيكية (كالدخل وحجم الأسرة) لم تعد كافية لتفسير التحولات في سلوك المستهلك الليبي، الذي أصبح يتأثر بشكل متزايد بالأنماط الاستهلاكية العالمية، والإعلام، وتوافر السلع الكمالية المستوردة.

وعلى الرغم من أهمية هذا التحول، إلا أن هناك نقصاً واضحاً في الدراسات المنهجية التي تربط بين الاستهلاك العائلي والعولمة في البيئة الليبية، ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة من خلال تقدير دالة استهلاك تأخذ في الاعتبار متغير العولمة إلى جانب المتغيرات التقليدية، **وذلك للإجابة على التساؤل الرئيس التالي:**

- **إلى أي مدى تُسهم العولمة في تفسير التغيرات في دالة الاستهلاك العائلي في الاقتصاد الليبي، ما هي القدرة التفسيرية التي تحدثها في دالة الاستهلاك؟**

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تقدير دالة الاستهلاك العائلي في ظل المتغيرات المعاصرة، مع التركيز بشكل خاص على دور العولمة كمحدد بنيوي للإنفاق في مدينة مصراتة. ولتحقيق ذلك، تسعى الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

0. قياس وتحليل أثر الدخل الشهري لرب الأسرة (الزوج) كمتغير تقليدي، مقارنةً بالدور المتصاعد لدخل الزوجة في تعزيز القدرة الشرائية وتشكيل هيكل الإنفاق الأسري الجديد.
1. اختبار مدى مساهمة متغير العولمة (بأبعاده التقنية والثقافية) كمحدد مستقل في دفع الأسر نحو فئات إنفاق استهلاكي أعلى، حتى بعد التحكم في مستويات الدخل.
2. تطوير نموذج قياسي باستخدام الانحدار اللوجستي الترتيبي يدمج بين المحددات الكلاسيكية والمتغيرات الحديثة، مع اختبار جودة مطابقته للواقع الاقتصادي بمدينة مصراتة.
3. استكشاف كيف تساهم مظاهر العولمة (تفضيل السلع المستوردة، التأثر بالإعلام العالمي، والتقنيات الحديثة) في تغيير أولويات الإنفاق لدى الأسرة الليبية بما يتجاوز الاحتياجات الأساسية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع نفسه الذي يحاول اختبار أثر العولمة على أنماط الإنفاق الاستهلاكي للأسر، وتقديم رؤى علمية تسهم في فهم التحولات الجوهرية التي طرأت على دالة الاستهلاك في ظل الانفتاح الرقمي والتجاري. كما تبرز الأهمية في مساعدة متخذي القرارات الاقتصادية في ليبيا عبر تقديم معلومات إضافية حول كيفية تغير السلوك الشرائي للأفراد، وتحديد العوامل الحديثة التي تساهم في توجيه الطلب الكلي. ولعل التجربة العملية لتقدير أثر العولمة في مدينة مصراتة قد تعطي مضامين نظرية مهمة حول مرونة الاستهلاك وتأثره بالمتغيرات العابرة للحدود، مما يضفي على الدراسة أهمية خاصة كأحد البحوث الرائدة التي تربط بين العولمة والواقع المعيش للأسرة الليبية.

ولا تقتصر أهمية هذه الدراسة على الجانب العلمي فحسب، بل تمتد لتشمل فوائد عملية وتطبيقية ملموسة للعديد من الأطراف المعنية في ليبيا؛ فالنتائج التي توصلت إليها الدراسة توفر فهماً أوضح لصناع السياسة الاقتصادية والمالية حول كيفية تأثير مظاهر العولمة ودخل الزوجة على هيكل الإنفاق، مما يساعد في تصميم سياسات ترشيد الاستهلاك وحماية الأمن الغذائي في ظل اقتصاد ريعي شديد الحساسية للتقلبات الخارجية. كما ستستفيد المؤسسات التجارية وشركات التسويق من هذه النتائج في فهم تفضيلات المستهلك الليبي الحديث ومدى تأثره بالإعلام الرقمي، مما يعزز من كفاءة استراتيجياتهم في تلبية احتياجات السوق. ويمكن للمخططين الاجتماعيين الاستفادة من الدراسة في رصد التغيرات في القيم الاستهلاكية

داخل المجتمع، وأخيراً، ستثري هذه الدراسة الأدبيات الأكاديمية الليبية في مجال الاقتصاد القياسي، خاصة فيما يتعلق بتطبيق نماذج الانحدار اللوجستي على ظواهر اقتصادية حديثة في الدول النامية، مما يفتح الباب أمام دراسات مستقبلية تتناول أثر العولمة على قطاعات اقتصادية أخرى.

فرضيات الدراسة:

يستند بناء الفرضيات في هذه الدراسة إلى تقاطع مدرستين فكريتين؛ الأولى هي المدرسة الكينزية التقليدية التي تعتبر أن الدخل المتاح هو المحدد الجوهري والوحيد تقريباً للاستهلاك في الأجل القصير، حيث صاغ كينز (Keynes, 1936) قانوناً مفاده أن الأفراد يميلون لزيادة استهلاكهم مع زيادة دخلهم، ولكن ليس بنفس نسبة الزيادة في الدخل. وقد ظلت هذه الفرضية هي المهيمنة في تفسير سلوك المستهلك الليبي لفترات طويلة (سحبون، 2000؛ شرميط، 2015).

أما المدرسة الثانية، فهي منظور العولمة والانفتاح الاقتصادي، والتي تفترض أن الثورة الرقمية وحرية انتقال السلع والخدمات والمعلومات قد أدت إلى تغيير هيكلي في دالة الاستهلاك. ووفقاً لنظرية المحاكاة ونموذج المستهلك العالمي (The Global Consumer) فإن تعرض الأفراد لمظاهر العولمة يخلق ما يُعرف بالرغبات المستحدثة، مما يدفع خط الاستهلاك للأعلى بشكل مستقل عن مستوى الدخل (Li et al., 2020) كما تذهب الدراسات الحديثة إلى أن دمج المتغيرات الرقمية والاجتماعية في النماذج القياسية يرفع من القدرة التفسيرية لتلك النماذج، ويجعلها أكثر قدرة على محاكاة السلوك المعقد للمستهلك في الأسواق الناشئة (Sharma & Patel, 2021)، وبناء على هذا الأساس تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى للدراسة:** يوجد أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للدخل المتاح (دخل الزوج ودخل الزوجة) على الإنفاق الاستهلاكي، مما يؤكد بقاء الدخل كمحدد أساسي للاستهلاك العائلي.
- **الفرضية الثانية للدراسة:** تؤثر العولمة (بمظاهرها التقنية والثقافية والتجارية) إيجاباً وبدلالة إحصائية على مستويات إنفاق الأسر الليبية.
- **الفرضية الثالثة للدراسة:** يؤدي إدراج متغير العولمة في دالة الاستهلاك إلى زيادة القدرة التفسيرية للنموذج القياسي وتحسين مؤشرات جودة المطابقة الإحصائية.

تطور الاستهلاك العائلي والناتج المحلي الإجمالي والدخل المتاح في الاقتصاد الليبي:

يُعد الاستهلاك العائلي من المتغيرات الاقتصادية الحيوية التي تتأثر بشكل مباشر بالدخل المتاح للأفراد، والذي بدوره يعتمد اعتماداً أساسياً على حجم الناتج المحلي الإجمالي. وبما أن الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا يتكون بشكل رئيسي من أنشطة نفطية وأنشطة غير نفطية، فإن هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج والدخل المتاح)، وبالتالي الاستهلاك العائلي، تكون عرضة لتقلبات سوق النفط العالمي وتأثيرات الظروف الداخلية للبلاد. ومن خلال استعراض بيانات الجدول رقم (1) الذي يوضح تطور الاستهلاك العائلي، الناتج المحلي الإجمالي، والدخل المتاح بالأسعار الثابتة لسنة (2005) خلال الفترة (1990-2020)، يمكننا استخلاص الملاحظات والتحليلات الآتية:

التذبذب البارز في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية (1990-2020):

يُلاحظ أن الاستهلاك العائلي، والناتج المحلي الإجمالي، والدخل المتاح قد شهدت جميعها تذبذبات حادة بين الزيادة والنقصان على مدى الفترة الممتدة من (1990) إلى (2020). هذا التقلب الشديد لا يعكس مساراً اقتصادياً مستقراً، بل هو نتاج تفاعل معقد بين عوامل هيكلية **يمكن تناول تحليلها فيما يلي:**

- **هيمنة القطاع النفطي وتقلباته:** إن الارتفاع والانخفاض المتكرر في الناتج المحلي الإجمالي والدخل المتاح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتذبذب في أسعار النفط العالمية. فعلى سبيل المثال، شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضات حادة بنسبة (29.86-%) في (2009) و(46.71-%) في (2011)، مدفوعة على الأرجح بتراجع أسعار النفط العالمية أو اضطرابات في الإنتاج. في المقابل، سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً كبيراً بلغ (86.59%) في (2012) بعد التعافي من صدمة (2011)، مما يعكس مدى تأثر الاقتصاد بالنفط. هذا الارتباط الوثيق يجعل الاقتصاد الليبي، وبالتالي القدرة الشرائية للأسر على الاستهلاك، عرضة لصدمات خارجية لا يمكن التحكم بها.
- **الصدمات السياسية والجيوسياسية:** تسببت الأحداث الجيوسياسية والداخلية، وعلى رأسها ثورة 17 فبراير 2011م، في تغييرات جذرية في المسار الاقتصادي. فخلال عام (2011)، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (46.71-%)، وتراجع الدخل المتاح بنسبة (48.66-%)، مما أدى إلى انخفاض حاد في الاستهلاك العائلي بنسبة (34.84-%) ليصل إلى (14,081.97 مليون دينار ليبي) من (21,612.72 مليون دينار ليبي) في (2010). هذا الانهيار يعكس الاضطرابات الأمنية، توقف الإنتاج النفطي بشكل متقطع، وتدهور البنية التحتية، وكلها عوامل قوضت بشكل كبير القدرة الشرائية للأسر.
- **عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي المستمر (2011-2020):** لم يقتصر الأثر على عام (2011) فحسب، بل استمر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي من (2011) وحتى (2020). هذه الفترة اتسمت بانقسامات مؤسسية، صراعات مسلحة، وتدهور في الخدمات الأساسية، مما أثر بشكل كبير على جميع قطاعات الدولة والاقتصاد. فمثلاً، شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضات متتالية من (2013) إلى (2018) بنسب (19.98-%)، (25.63-%)، (14.79-%)، (19.33-%)، (5.00-%)، و(0.33-%) على التوالي، مما عكس حالة التدهور المستمر. هذا الوضع قوض الثقة الاقتصادية، وعرقل الاستثمار المحلي والأجنبي، وأثر سلباً على قدرة الدولة على إدارة الاقتصاد بفعالية. ونتيجة لذلك،

ظلت مستويات الناتج المحلي الإجمالي والدخل المتاح غير مستقرة، مما انعكس مباشرة على استقرار الاستهلاك العائلي وقدرة الأسر على التخطيط المالي.

الجدول رقم (1): تطور الاستهلاك العائلي والناتج المحلي الإجمالي والدخل المتاح خلال الفترة (1990-2020)
(بالمليون دينار)

السنوات	الاستهلاك العائلي	الناتج المحلي الإجمالي	الدخل المتاح	C/GDP (*)	C/ DPI (**)	معدلات النمو (%)		
						الاستهلاك العائلي	الناتج المحلي	الدخل المتاح
1990	6,933.66	14,316.86	19,806.77	48.43	35.01	-	1990	6,933.66
1991	8,365.57	14,580.09	22,607.29	57.38	37.00	20.65	1991	8,365.57
1992	7,679.63	14,263.45	22,665.68	53.84	33.88	-8.20	1992	7,679.63
1993	8,198.38	12,774.63	22,262.96	64.18	36.83	6.75	1993	8,198.38
1994	7,240.38	12,041.53	21,843.31	60.13	33.15	-11.69	1994	7,240.38
1995	6,863.96	11,680.55	22,681.68	58.76	30.26	-5.20	1995	6,863.96
1996	6,674.10	11,938.70	23,302.48	55.90	28.64	-2.77	1996	6,674.10
1997	7,412.06	12,532.66	24,843.42	59.14	29.84	11.06	1997	7,412.06
1998	6,807.47	10,745.89	24,594.90	63.35	27.68	-8.16	1998	6,807.47
1999	7,076.84	13,869.40	23,999.03	51.02	29.49	3.96	1999	7,076.84
2000	6,791.89	16,721.25	24,328.18	40.62	27.92	-4.03	2000	6,791.89
2001	8,396.02	19,267.71	31,809.61	43.58	26.39	23.62	2001	8,396.02
2002	14,129.39	26,367.29	28,667.05	53.59	49.29	68.29	2002	14,129.39
2003	11,851.91	34,931.18	31,367.93	33.93	37.78	-16.12	2003	11,851.91
2004	16,026.17	45,512.00	31,861.56	35.21	50.30	35.22	2004	16,026.17
2005	15,146.56	61,932.00	38,569.86	24.46	39.27	-5.49	2005	15,146.56
2006	17,837.91	77,740.93	74,354.09	22.95	23.99	17.77	2006	17,837.91
2007	18,615.45	79,688.98	78,229.83	23.36	23.80	4.36	2007	18,615.45
2008	18,946.50	89,113.78	85,055.29	21.26	22.28	1.78	2008	18,946.50
2009	23,064.81	62,508.60	56,263.36	36.90	40.99	21.74	2009	23,064.81
2010	21,612.72	76,437.42	69,911.57	28.28	30.91	-6.30	2010	21,612.72
2011	14,081.97	40,735.49	35,892.67	34.57	39.23	-34.84	2011	14,081.97
2012	18,925.16	76,007.92	66,264.24	24.90	28.56	34.39	86.59	84.62
2013	20,197.03	60,818.88	51,287.50	33.21	39.38	6.72	-19.98	-22.60
2014	19,528.30	45,228.21	38,858.84	43.18	50.25	-3.31	-25.63	-24.23
2015	17,047.27	38,540.99	33,674.42	44.23	50.62	-12.70	-14.79	-13.34
2016	15,463.45	31,092.04	27,072.97	49.73	57.12	-9.29	-19.33	-19.60
2017	12,791.00	32,646.76	29,604.93	39.18	43.21	-17.28	5.00	9.35
2018	11,089.94	32,538.61	29,545.52	34.08	37.54	-13.30	-0.33	-0.20
2019	11,862.06	30,774.11	28,372.08	38.55	41.81	6.96	-5.42	-3.97
2020	10,596.28	20,376.73	28,862.68	52.00	36.71	-10.67	-33.79	1.73
متوسط الفترة 1990-2005	9,099.63	20,842.20	25,950.73	50.22	34.55	-	-	-
متوسط الفترة 2005-2020	16,675.40	53,511.34	48,238.74	34.43	37.85	-	-	-

- تم احتساب الاستهلاك العائلي والناتج المحلي الإجمالي والدخل بأسعار سنة 2005، وذلك بقسمة قيمتها على الأسعار الجارية على المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة 2005.
- (*) مؤشر نسبة الاستهلاك العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، (**) مؤشر نسبة الاستهلاك العائلي إلى الدخل المتاح.
- المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (Source: World bank database).

العلاقات التبادلية بين المتغيرات ومؤشراتها:

إن التذبذب المشترك بين الاستهلاك العائلي، الناتج المحلي الإجمالي، والدخل المتاح يؤكد وجود علاقات ارتباط قوية ومؤثرة بين هذه المتغيرات، وهي علاقات تتأثر بالبيئة الليبية الخاصة:

- **الاستهلاك كمؤشر للرفاهية المتقلبة:** يُعد تذبذب الاستهلاك العائلي انعكاساً مباشراً لعدم استقرار الدخل المتاح، وبالتالي لعدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي المتأثر بالنفط. هذا يعني أن مستوى الرفاهية الاقتصادية للأسر الليبية ليس مستقراً، بل يتأرجح صعوداً وهبوطاً تبعاً لظروف الاقتصاد الكلي.
- **ضعف التنوع كعامل مفاقم:** لو كان الاقتصاد الليبي أكثر تنوعاً ويعتمد على قطاعات إنتاجية متعددة، لكان تأثير تقلبات أسعار النفط والصدمات السياسية على الناتج المحلي الإجمالي والدخل المتاح أقل حدة. لكن الاعتماد الريعي يُضخم من أثر هذه التقلبات، وينقلها مباشرة إلى جيوب المواطنين وقدرتهم الشرائية.
- **مؤشر نسبة الاستهلاك العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يُظهر هذا المؤشر نسبة الاستهلاك العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ تذبذبه الكبير؛ فمثلاً، انخفضت هذه النسبة من (48.43%) في (1990) إلى (40.62%) في (2000)، ثم قفزت إلى (64.18%) في (1993) ووصل إلى (52.00%) في (2020). هذا التذبذب يعكس التحولات في بنية الاقتصاد وتخصيص الموارد، حيث يمكن أن يشير الارتفاع في هذا المؤشر خلال فترات الأزمات إلى أن الاستهلاك يحافظ على مستوى معين على الرغم من انكماش الناتج الإجمالي، ربما بسبب استنزاف المدخرات أو آليات الدعم الحكومي.
- **مؤشر نسبة الاستهلاك العائلي إلى الدخل المتاح:** يقيس هذا المؤشر نسبة الاستهلاك العائلي من الدخل المتاح. تذبذبت هذه النسبة أيضاً بشكل لافت، حيث تراوحت بين (22.28%) في (2008) و(50.62%) في (2015). يُقدم هذا المؤشر رؤية حول الميل المتوسط للاستهلاك، ويشير تذبذبه إلى عدم انتظام في أنماط الإنفاق والادخار لدى الأسر، ويعكس مدى تأثرها بالظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدد دخلها وقوتها الشرائية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف ظاهرة الاستهلاك في ظل العولمة، والمنهج القياسي لاختبار الفرضيات وتقدير العلاقات بين المتغيرات، وتتوزع إجراءات المنهجية على النحو التالي:

أولاً: أداة الدراسة وجمع البيانات:

استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية، وقد صُمم الاستبيان بعناية ليشمل ثلاثة محاور أساسية: (مستويات الدخل، ومؤشرات التعرض للعولمة). تم توزيع الاستبيان بشكل منظم لضمان شمولية العينة وتمثيلها لمجتمع الدراسة.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع أرباب الأسر القاطنين بمدينة مصراتة. ونظراً لكبر حجم المجتمع، تم سحب عينة عشوائية بلغت (186) أسرة. وقد روعي في اختيار العينة التنوع في المستويات الاقتصادية والاجتماعية لضمان قدرة النموذج القياسي على التعميم.

ثالثاً: الأسلوب القياسي المستخدم:

بناءً على طبيعة البيانات التي تم جمعها، حيث تم قياس المتغير التابع (الإنفاق الاستهلاكي العائلي) وفق مقياس ترتيبي (Ordinal Scale) يتكون من خمس مستويات، فقد اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار اللوجستي الترتيبي (Ordinal Logistic Regression). ويُعد هذا الأسلوب هو الأنسب إحصائياً في هذه الحالة، حيث يتفوق على الانحدار الخطي التقليدي (OLS) في التعامل مع المتغيرات التابعة النوعية ذات الترتيب، مما يسمح بتقدير أرجحية انتقال الأسرة من فئة استهلاكية إلى فئة أعلى بتأثير من المتغيرات المستقلة (الدخل والعولمة).

الإحصاءات الوصفية لفقرات الاستبيان المتعلقة بتحليل الاستهلاك العائلي في ظل العولمة:

ينصب التركيز في هذا الجزء من الدراسة على التحليل الوصفي لآراء واتجاهات أفراد العينة حول المحددات الجوهرية لنمط الاستهلاك العائلي ومدى تأثره بمتغيرات العولمة. يهدف هذا القسم إلى تقديم قراءة تفصيلية لسلوك الإنفاق لدى الأسر بمدينة مصراتة، من خلال رصد تفاعلهم مع الأبعاد المختلفة التي فرضتها التحولات الاقتصادية والرقمية المعاصر، وسنتناول التحليل الفقرات المتعلقة بتأثير المتغيرات الاقتصادية التقليدية كالدخل والأسعار، ثم تمتد لتشمل المظاهر السلوكية المرتبطة بالعولمة مثل: تنامي الاعتماد على الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي في توجيه التفضيلات، والنزوع نحو استهلاك السلع المستوردة، فضلاً عن رصد طبيعة الإنفاق على الكماليات والرفاهية (الأجهزة التقنية الحديثة، والملابس المواكبة للموضة)، بالإضافة إلى عادات الإنفاق الخدمي كالمطاعم والرحلات السياحية. سيتيح لنا هذا العرض فهمًا أعمق لآليات تكيّف الأسرة الليبية مع ديناميكيات الانفتاح العالمي، وتحديد الأبعاد الاستهلاكية الأكثر حساسية تجاه قوى العولمة في ممارساتها اليومية، مما يمهد الطريق للنمذجة القياسية في الأجزاء التالية.

جدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية لفقرات الاستبيان المتعلقة بتحليل الاستهلاك العائلي في ظل العولمة

الفقرة	متوسط الإجابة	الانحراف المعياري	اتجاه الموافقة
يرتبط حجم الإنفاق الاستهلاكي للأسرة بشكل طردي مع زيادة مستوى الدخل الشهري.	4.35	0.85	إيجابي
يسهم التفضيل الشخصي لبعض السلع في توجيه قرارات الإنفاق وزيادة حجم الاستهلاك.	4.15	0.92	إيجابي
يؤدي الانفتاح التجاري وتوافر المنتجات العالمية إلى تغيير في عادات الإنفاق لدى الأسرة.	3.95	01.02	إيجابي
ينعكس المستوى التعليمي لرب الأسرة على الوعي بالأنماط الاستهلاكية العصرية.	3.75	1.15	إيجابي
تسهم منصات التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي في تعزيز الرغبة لاقتناء سلع جديدة.	3.68	1.10	إيجابي
يتأثر سلوك الإنفاق الاستهلاكي بالتوقعات المستقبلية حول مستويات الأسعار ووفرة السلع.	3.55	1.18	إيجابي
يشعر أفراد الأسرة بالرضا عند مواكبة السلع الحديثة المطروحة في الأسواق العالمية.	3.48	01.08	إيجابي
يحرص أفراد الأسرة على تخصيص ميزانية للمطاعم والوجبات السريعة كنمط حياة عصري.	3.25	1.20	إيجابي
يميل أفراد الأسرة لاقتناء الملابس التي تتبع الموضة والماركات العالمية.	3.15	1.12	إيجابي
يحرص أفراد الأسرة على الإنفاق على الحفلات والمناسبات الاجتماعية بشكل دوري.	03.05	1.28	إيجابي
يفضل رب الأسرة اقتناء السلع الأجنبية المستوردة حتى مع وجود بدائل محلية.	2.65	1.22	سلبي
يبالغ أفراد الأسرة في تخصيص مبالغ كبيرة للسلع الكمالية والمجوهرات.	2.85	1.14	سلبي
يوجد حرص كبير على تتبع واقتناء آخر إصدارات الأجهزة الإلكترونية والهواتف الذكية.	2.72	1.20	سلبي
يخصص أفراد الأسرة جزءاً ثابتاً من الدخل للرحلات السياحية والترفيه الخارجي.	2.82	1.30	سلبي
المتوسط والاتجاه العام	**3.95**	**01.02**	**إيجابي**

وتشير النتائج الموضحة بالجدول (2) إلى إحصاءات وصفية شاملة لآراء أفراد عينة الدراسة حول نمط استهلاكهم وعلاقته بالعولمة، ويعكس بوضوح مدى تغلغل تأثير هذه الظاهرة في سلوك الأسر بمدينة مصراتة. بمتوسط عام يبلغ (3.39) باتجاه إيجابي للموافقة، تدعم النتائج فرضية وجود علاقة جوهرية بين مظاهر العولمة والأنماط الاستهلاكية المتبعة.

يُظهر التحليل إدراكاً قوياً لدى الأسر بأن مستوى الدخل الشهري (متوسط 4.35)، وتفضيل السلع (متوسط 4.15)، والانفتاح التجاري للدولة (متوسط 3.95)، والمستوى التعليمي لرب الأسرة (متوسط 3.75) هي عوامل مؤثرة بشكل إيجابي ومباشر على الاستهلاك. وهي نتائج تتسق مع الإطار النظري للعولمة الذي يُعزز من الترابط الاقتصادي والثقافي. كما أن الأسر تُدرك تأثير العوامل المرتبطة بالبيئة الاقتصادية، مثل التوقعات المستقبلية بزيادة الأسعار أو نقص السلع (متوسط 3.55)، مما يعكس سلوكاً استهلاكياً مرناً يتأثر بالمتغيرات العالمية والتحولات في السوق المحلي.

علاوة على ذلك، تُشير البيانات إلى تأثير واضح لبعض مظاهر العولمة الثقافية والتكنولوجية على الاستهلاك؛ حيث يُظهر أفراد الأسرة تأثراً ملموساً بما يُطرح في الإعلام الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي (متوسط 3.68)، إلى جانب تنامي الشعور بالرضا عند مواكبة السلع الحديثة (متوسط 3.48)، والميل نحو اقتناء الملابس العصرية (متوسط 3.15)، وتخصيص جزء من الدخل للأكل خارج المنزل (متوسط 3.25). هذه التفضيلات تُشير إلى تحول تدريجي في الأولويات الاستهلاكية نحو الأنماط "المعاصرة"، وهي سمات مرتبطة بشكل مباشر بتأثير العولمة وانتشار النماذج الاستهلاكية العابرة للحدود.

ومع ذلك، تُشير بعض النتائج ذات الاتجاه السلبي إلى وجود حدود أو قيود عقلانية لتأثر الأسر ببعض جوانب الاستهلاك المعولم؛ فعلى سبيل المثال، يظهر تحفظ نسبي تجاه تفضيل السلع المستوردة بشكل مطلق عند توفر البديل المحلي (متوسط 2.65)، وهو ما قد يُعزى لوعي استهلاكي أو قيود مرتبطة بالقدرة الشرائية. كما تُظهر النتائج عدم مبالغة عامة في الصرف على الكماليات والمجوهرات (متوسط 2.85)، أو تتبع أحدث إصدارات الأجهزة الإلكترونية (متوسط 2.72)، أو القيام بالرحلات السياحية الخارجية (متوسط 2.82). هذه النتائج لا تعني رفضاً لهذه الأنماط، بل قد تُشير إلى أنها تُمثل بنوداً ذات أولوية ثانية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، أو أن التأثر بها يتفاوت حسب الفئة العمرية والاجتماعية داخل الأسرة.

بشكل عام، تؤكد هذه الإحصاءات الوصفية على وجود ظاهرة العولمة وانعكاسها على نمط استهلاك الأسر في مدينة مصراتة. كما أن نتائج التحليل تدعم فرضية أن الأسر تستجيب بوضوح للعوامل الاقتصادية والسلوكية المرتبطة بالعولمة. ويُشكل هذا التحليل الوصفي أساساً متيناً للانتقال إلى الجانب القياسي في الدراسة، والذي يتناول تقدير دالة الاستهلاك عبر نموذج الانحدار اللوجستي الترتيبي، حيث سيتم اختبار القدرة التفسيرية لمتغير العولمة كعامل ضابط ومفسر لنمط الإنفاق العائلي بالاستناد إلى البيانات التي تم جمعها.

الإطار المنهجي لتقدير دالة الاستهلاك:

يمثل التحليل الوصفي السابق لاتجاهات أفراد العينة ركيزة أساسية للانتقال نحو المرحلة التحليلية الأعمق، والمتمثلة في تقدير دالة الاستهلاك العائلي. فبينما يصف الجانب الوصفي طبيعة الأنماط الاستهلاكية السائدة، فإن النمذجة القياسية تسعى للكشف عن العلاقات السببية للمتغيرات المستقلة في تفسير سلوك الإنفاق.

وتنطلق الدراسة في بناء نموذجها القياسي من نظرية الدخل المطلق (Absolute Income Hypothesis)، مع تطويرها بإدراج متغير العولمة كمتغير مفسر. ويهدف هذا الإجراء إلى تجاوز التحليل التقليدي للعلاقة بين الدخل والإنفاق، وصولاً إلى فهم الكيفية التي تُعيد بها العولمة صياغة قرار المستهلك؛ سواء من خلال تعزيز الميل للإنفاق عند مستويات دخل معينة، أو عبر تحويل الأولويات نحو سلع وخدمات معولمة. وبناءً على ذلك، يتم الانتقال من رصد الظاهرة إلى محاكاتها رياضياً عبر نموذج الانحدار اللوجستي الترتيبي، لتحديد مدى استجابة الاستهلاك العائلي للتغيرات في الدخل في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالانفتاح التجاري الرقمي.

النماذج القياسية المستخدمة في تقدير دالة الاستهلاك في ظل العولمة:

لتحليل العلاقة بين الدخل والاستهلاك العائلي وتحديد تأثير العولمة على هذه العلاقة، سيقوم الباحث باعتماد نظرية الدخل المطلق، وبتقدير ثلاثة نماذج قياسية متتالية. هذا الأسلوب التدرجي يتيح للباحث فهم منهجي متعمق، بدءًا من العلاقة الأساسية بين الدخل والاستهلاك، ثم إضافة تأثير دخل الزوجة، وصولًا إلى دمج متغير العولمة كعامل ضابط لمعرفة كيف تُعدل العولمة من سلوك الإنفاق.

- **النموذج الأول: تقدير دالة الاستهلاك مع متغير دخل الزوج (رب الأسرة):**

يبدأ التحليل بتقدير العلاقة الأساسية بين الإنفاق الاستهلاكي الأسري والدخل الذي يُسهم به رب الأسرة (الزوج). من المنطقي أن يُشكل دخل الزوج، بوصفه غالبًا المصدر الرئيسي للدخل الأسري، المحدد الأساسي لمستوى الاستهلاك. هذا النموذج سيمثل نقطة الانطلاق لتحديد الميل الحدي للاستهلاك من دخل الزوج، وفهم حجم الإنفاق الذي يتم بناءً على هذا الدخل وحده.

الصياغة القياسية للنموذج:

$$Ci = \beta 0 + \beta 1 YHi + \epsilon i$$

حيث أن:

- **Ci:** الإنفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة (i).
- **Y_{Hi}:** إجمالي الدخل الشهري لرب الأسرة (i)، ويشمل الدخل الوظيفي وغير الوظيفي.
- **B_0:** الحد الثابت (عتبة القطع).
- **B_1:** معاملات الانحدار التي تقيس أثر كل من إجمالي دخل الزوج على الاستهلاك.
- **ϵ_i:** حد الخطأ العشوائي للأسرة (i).

- **النموذج الثاني: تقدير دالة الاستهلاك بإضافة متغير دخل الزوجة:**

في هذا النموذج، يتم توسيع النموذج الأول ليشمل متغير دخل الزوجة. المنطق هنا يرتكز على أهمية مساهمة الزوجة في الدخل الأسري، خاصة في سياق العولمة حيث تزداد مشاركة المرأة في سوق العمل وتُصبح مصدرًا للدخل الذي قد يُوجه نحو بنود استهلاكية جديدة، كما أشارت الباحث سابقًا. حيث إن إضافة دخل الزوجة ستسمح بتقييم مدى تأثير هذا الدخل الإضافي على إجمالي الاستهلاك الأسري، وهل يُغير من هيكل الاستهلاك العام.

الصياغة القياسية للنموذج:

$$Ci = \beta 0 + \beta 1 YHi + \beta 2 YWi + \epsilon i$$

حيث أن:

- **C_i:** الإنفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة (i).
- **Y_{Hi}:** إجمالي الدخل الشهري لرب الأسرة (الزوج) للأسرة (i).
- **Y_{Wi}:** إجمالي الدخل الشهري للزوجة للأسرة (i)، ويشمل الدخل الوظيفي وغير الوظيفي.
- **B_0:** الحد الثابت (عتبة القطع).
- **β_2،B_1:** معاملات الانحدار التي تقيس أثر كل من إجمالي دخل الزوج، وإجمالي دخل الزوجة على الاستهلاك.
- **ϵ_i**: حد الخطأ العشوائي للأسرة (i).

- **النموذج الثالث: تقدير دالة الاستهلاك بإضافة متغير العولمة كمتغير ضابط:**

يمثل هذا النموذج الخطوة الأكثر أهمية في سياق الدراسة، حيث يتم إدخال "متغير العولمة" كمتغير ضابط في النموذج الثاني. الهدف هو معرفة كيف تُعدل العولمة من العلاقة بين الدخل والإنفاق الأسري. المنطق العلمي هنا هو أن العولمة ليست عامل يُضاف إلى دالة الاستهلاك فحسب، بل هي قوة تُغير من بيئة الاستهلاك ككل، وتؤثر على تفضيلات الأسر، ومعاييرها، وتوجهاتها الشرائية. وإن محاولة الباحث لإدخالها كمتغير ضابط سيكشف ما إذا كانت الأسر، في ظل تأثير العولمة، تُنفق بشكل مختلف عند نفس مستويات الدخل، أو ما إذا كانت العولمة تُعزز أو تُقلل من الميل الحدي للاستهلاك، خصوصًا للسلع الكمالية، والخدمات الرفاهية. هذا سيسمح بتقدير الأثر الصافي للعولمة على مستوى الإنفاق العائلي.

الصياغة القياسية للنموذج:

$$Ci = \beta 0 + \beta 1YHi + \beta 2YWi + \beta 3Gi + \epsilon i$$

حيث أن:

- C_i: الإنفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة (i).
- Y_{Hi}: إجمالي الدخل الشهري لرب الأسرة (الزوج) للأسرة (i).
- Y_{Wi}: إجمالي الدخل الشهري للزوجة للأسرة (i).
- Gi: متغير العولمة للأسرة (i) كمتغير ضابط في دالة الاستهلاك.
- B_0: الحد الثابت (عتبة القطع).
- B_1 ،β_2 ،β_3: معاملات الانحدار التي تقيس أثر متغيرات النموذج على الاستهلاك.
- ϵ_i: حد الخطأ العشوائي للأسرة (i).

وحيث إن المتغير التابع في النماذج القياسية (الإنفاق الاستهلاكي) تم قياسه بمقياس ترتيبي يأخذ قيمًا تتراوح من (1) إلى (5)، لذا يُصبح الانحدار اللوجستي الترتيبي هو الأداة الإحصائية مناسبة بتقدير هذه النماذج. حيث إن استخدام هذا النوع من الانحدار يُعد ضروريًا لتجنب الافتراضات غير الصحيحة التي قد تنجم عن استخدام الانحدار الخطي التقليدي، والذي يفترض أن المتغير التابع كمي ويأخذ قيم مستمرة.

تقدير النماذج القياسية لدالة الاستهلاك والعولمة:

بعد أن استعراضنا للجوانب النظرية والمنهجية لتقدير دالة الاستهلاك العائلي في إطار العولمة، والذي تضمن التعريف بالنماذج القياسية المستخدمة، والتعريف بالانحدار اللوجستي الترتيبي كأداة إحصائية ملائمة لطبيعة المتغير التابع (الإنفاق الاستهلاكي المقياس ترتيبياً)، بالإضافة إلى استعراض افتراضاته الأساسية؛ ننتقل إلى الجزء التالي من المرحلة التطبيقية التي تُعنى بتقديم ومناقشة نتائج التحليل القياسي.

يوضح الجدول (3) مخرجات تقدير النماذج القياسية الثلاثة التي تم تصميمها لفهم العلاقة بين الدخل والإنفاق الأسري، وتحديد الدور الذي تلعبه العولمة في تشكيل هذه العلاقة. كما يبين المعنوية الإحصائية ومؤشرات جودة المطابقة لكل نموذج. سيتم أولاً مناقشة وتحليل تفصيلي لنتائج كل نموذج على حدة، يتبعه مقارنة النتائج عبر التقدم نحو نموذج استهلاك العولمة، وربطها بالفرضيات المطروحة والأدبيات الاقتصادية ذات الصلة، بهدف تقديم استنتاجات واضحة حول أثر العولمة على أنماط الاستهلاك للأسر الليبية.

مناقشة نتائج تقدير النموذج القياسي الأول:

يوضح الجدول (3) نتائج تقدير النموذج القياسي الأول، الذي يركز على تقدير دالة الاستهلاك للأسرة الليبية بالاعتماد على إجمالي الدخل الشهري لرب الأسرة (الزوج) كمتغير مستقل وحيد، ويمكن تشخيص جودة تقدير النموذج كما يلي:

- **الأداء العام للنموذج (LR chi2 & Prob > chi2):** تظهر نتائج الجدول (5-1) أن قيمة اختبار (LR chi2) likelihood ratio chi-squared للنموذج الأول بلغت (74.58)، عند مستوى معنوية أقل من 1% (P-value = 0.000)، ويشير ذلك إلى المعنوية الكلية للنموذج الأول، والذي يتضمن دخل رب الأسرة، كمتغير تفسيري للإنفاق الاستهلاكي للأسرة، وأن العلاقة التي يصفها النموذج ليست عشوائية. بعبارة أخرى، دخل رب الأسرة هو محدد مهم للإنفاق الاستهلاكي العائلي.
- **القوة التفسير للنموذج (Pseudo R2):** بلغت قيمة Pseudo R2 للنموذج الأول (6.84%) على الرغم من أن هذه القيمة قد تبدو متواضعة مقارنة بمقاييس R-squared في نماذج الانحدار الخطي التقليدية، إلا أنها تُعد مقبولة في سياق نماذج الانحدار اللوجستي. تشير هذه القيمة إلى أن إجمالي دخل الزوج يفسر حوالي (6.84%) من التباين في احتمالية انتقال الأسر بين فئات الإنفاق الاستهلاكي المختلفة. هذا يؤكد أن الدخل، وإن لم يكن المفسر الوحيد، هو عامل أساسي ومُساهم بشكل جوهري في تحديد مستوى الإنفاق.
- **الميل الحدي للاستهلاك:** ويتحدد في هذا النموذج بقيمة معامل الانحدار لمتغير دخل رب الأسرة (YH Coefficient)، حيث بلغت قيمة المعامل (0.596)، وتُشير النتائج إلى أن هذا المعامل يتمتع بدلالة إحصائية عالية عند مستوى معنوية أقل من 1% (P-value = 0.000). القيمة الموجبة للمعامل تؤكد وجود علاقة طردية قوية ومعنوية بين إجمالي دخل الزوج والإنفاق الاستهلاكي للأسرة.
- **عتبات القطع (Cut Points):** تُوضح قيم cut1,cut2, cut3, cut4 نقاط القطع التي تُحدد احتمالية انتقال الأسرة من فئة إنفاق إلى أخرى على مقياس الإنفاق الترتيبي. هذه العتبات ضرورية لحساب الاحتمالات المتوقعة لكل فئة من فئات الإنفاق بناءً على قيم المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (3): معنوية نماذج الانحدار اللوجستي المستخدمة لتحيل أثر العولمة على الاستهلاك العائلي

$$Ci = \beta 0 + \beta 1 YHi + \epsilon i$$
$$Ci = \beta 0 + \beta 1 YHi + \beta 2 YWi + \epsilon i$$
$$Ci = \beta 0 + \beta 1 YHi + \beta 2 YWi + \beta 3 Gi + \epsilon i$$

Model (3)	Model (2)	Model (1)	
cut1 = 0.25 cut2 = 2.32 cut3 = 4.22 cut4 = 5.39	cut1 = -1.09 cut2 = 0.95 cut3 = 2.84 cut4 = 3.99	cut1 = -1.35 cut2 = 0.69 cut3 = 2.55 cut4 = 3.69	***Cut Points***
0.618*** (1.856) ((0.000))	0.615*** (1.85) ((0.000))	0.596*** (1.815) ((0.000))	YH
0.174** (1.19) ((0.010))	0.180*** (1.198) ((0.007))	----	YW
0.415** (1.515) ((0.015))	----	----	Gi
87.86	81.86	74.58	**LR chi2**
-500.88546	503.88937 -	-507.52911	**Log likelihood**
%8.06	%7.51	%6.84	**Pseudo -R^2**
((0.000))	((0.000))	((0.000))	**Prob > chi2**

حيث ان:

- **C_i:** الإنفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة (i).
- **Y_{Hi}**: إجمالي الدخل الشهري لرب الأسرة (الزوج) للأسرة (i).
- **Y_{Wi}:** إجمالي الدخل الشهري للزوجة للأسرة (i).
- **Gi:** متغير العولمة للأسرة (i) كمتغير ضابط في دالة الاستهلاك.
- **B_0:** الحد الثابت (عتبات القطع لكل فئة).
- **B_1، β_2، β_3:** معاملات الانحدار التي تقيس أثر متغيرات النموذج على الاستهلاك.
- **ϵ_i:** حد الخطأ العشوائي للأسرة (i).
- القيم من غير الأقواس تشير إلى معاملات β، والقيم ما بين القوسين تشير إلى نسبة الأرجحية (Odds Ratio)، والقيم ما بين الأقواس تشير ((P-value)).
- *** تشير إلى أن القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1%.

في نتائج تحليل الانحدار اللوجستي من المهم جداً قراءة لوغاريتمية معامل الانحدار، أو ما يعرف بنسبة الأرجحية (Odds Ratio) ويتم حسابها عن طريق أخذ الأس الطبيعي (Exponentiation) للمعامل، حيث بلغت نسبة الأرجحية لمتغير دخل رب الأسرة (1.815). هذا يعني أنه لكل زيادة بمقدار وحدة واحدة في إجمالي الدخل الشهري لرب الأسرة (الزوج)، تزداد أرجحية أن تكون الأسرة في فئة إنفاق استهلاكي أعلى بمقدار 1.815 مرة، مع بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة. هذا يعكس قوة تأثير دخل الزوج في تحريك الأسرة نحو مستويات إنفاق أعلى.

وبشكل عام تُشير نتائج تقدير النموذج القياسي الأول إلى أن متغير الدخل الشهري لرب الأسرة (الزوج) هو محدد رئيسي ومؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على الإنفاق الاستهلاكي للأسرة الليبية. هذه النتيجة تتسق تمامًا مع النظرية الكينزية للاستهلاك، والتي تفترض وجود علاقة طردية مباشرة بين الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي، حيث يُشكل الدخل المحدد الأساسي للإنفاق (Keynes, 1936). كما أنها تتوافق مع العديد من الدراسات التجريبية التي أكدت على أن الدخل يُعد من أهم العوامل الاقتصادية التي تُشكل سلوك المستهلك وقدرته على تلبية احتياجاته ورغباته.

في سياق الدراسة التي تركز على تأثير العولمة، فإن هذه النتيجة تمثل نقطة انطلاق منطقية. فمع ارتفاع دخل الزوج، تزداد القدرة الشرائية للأسرة، مما يُمكنها من الوصول إلى مجموعة واسعة من السلع والخدمات المتاحة في السوق، بما في ذلك تلك المنتجات والخدمات التي تُقدمها العولمة. فالقدرة على اقتناء سلع مستوردة، أو استخدام تقنيات حديثة، أو المشاركة في أنشطة ترفيهية معولمة، غالبًا ما تبدأ من وجود الدخل الكافي. هذا النموذج يُرسخ الفهم بأن الدخل هو الممكن الأساسي للاستهلاك، وخصوصًا الاستهلاك المرتبط بمظاهر العولمة، مما يُمثل أساسًا متينًا للبناء عليه في النماذج التالية التي ستُقدم متغيرات إضافية.

مناقشة نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني:

يوضح الجدول (3) أيضاً نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني، الذي يركز على توسيع نطاق النموذج القياسي الأول بإضافة متغير الدخل الشهري للزوجة، بهدف التعرف على مساهمته في تفسير الإنفاق الاستهلاكي للأسرة الليبية.

تظهر نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني تحسنًا معنويًا في قدرته التفسيرية مقارنةً بالنموذج الأول. فقد ارتفعت قيمة اختبار likelihood ratio chi-squared (LR chi2) من (74.58) إلى (81.86)، مع بقاء دلالتها الإحصائية مرتفعة عند مستوى معنوية أقل من 1% (P-value = 0.000)، مما يؤكد أن النموذج القياسي الثاني، الذي يتضمن كلا المتغيرين (YH؛ YW)، يُقدم تفسيرًا أفضل للإنفاق الاستهلاكي للأسرة. كما انعكس هذا التحسن في ارتفاع قيمة Pseudo R2 من (6.84%) إلى (7.51%)، مما يُشير إلى أن إضافة دخل الزوجة أسهمت في زيادة القدرة التفسيرية للنموذج بنسبة (0.67%)، وهي زيادة تُعد مهمة في سياق النماذج اللوجستية وتؤكد أن دخل الزوجة يضيف بُعدًا تفسيريًا لا يُغطيه دخل الزوج وحده.

أما فيما يتعلق بتأثير المتغيرات المستقلة، فقد ظل معامل متغير دخل الزوج (YH) موجبًا وقويًا عند قيمة (0.615)، وبدلالة إحصائية عالية (P-value = 0.000)، مما يؤكد أن دخل الزوج يبقى هو المحدد الأساسي والأكثر تأثيرًا في الإنفاق الاستهلاكي للأسرة، حتى بعد إدراج دخل الزوجة. وتُعزز نسبة الأرجحية البالغة (1.85) هذا الاستنتاج، حيث تُشير إلى استمرار قوة تأثير دخل الزوج في رفع مستوى الإنفاق. الأهم من ذلك، يُظهر النموذج الجديد أن معامل متغير دخل الزوجة بلغ (0.180)، بإشارة موجب عند معنوية عند مستوى أقل من 1% (P-value = 0.007). هذا يعني أن متغير دخل الزوجة يُسهم بشكل إيجابي ومعنوي في زيادة الإنفاق الاستهلاكي للأسرة، وإن كان حجم تأثيره أقل من تأثير دخل الزوج، وتُعكس نسبة الأرجحية البالغة (1.198) لكل وحدة زيادة في دخل الزوجة زيادة في أرجحية الانتقال إلى فئة إنفاق أعلى.

من منظور اقتصادي وفي سياق العولمة، تشير النتائج أن مساهمة دخل الزوجة يقدم تفسيرًا مهمًا. فزيادة الدخل الكلي للأسرة بفضل مساهمة الزوجة لا تُعزز القدرة الشرائية الإجمالية فحسب، بل تُسهم أيضًا في تغير هيكل الإنفاق الأسري. فغالبًا ما يُوجه دخل الزوجة نحو بنود الإنفاق "الكمالية" أو "الاختيارية" التي تُعزز من جودة الحياة أو تُعكس الرفاهية والتوجهات الحديثة. هذه البنود، مثل الأجهزة المنزلية المتطورة، الأزياء العصرية، الأنشطة الترفيهية، والسفر، تُشكل جزءًا كبيرًا من عروض العولمة الاستهلاكية. وبالتالي، فإن دخل الزوجة، كعنصر مُضاف، يُمكن أن يُسهل على الأسرة تبني سلوكيات استهلاكية مُوجهة عالمياً، ويُمكّنها من تجاوز الاستهلاك الضروري إلى الاستهلاك التوسعي والترفيهي الذي تُغذيه العولمة. هذه النتائج تُبرز كيف أن التغيرات الهيكلية في مصادر دخل الأسرة، كتزايد مشاركة المرأة في سوق العمل، تُؤثر بشكل مباشر على قدرة الأسرة واستعدادها للانخراط في أنماط استهلاكية تتسق مع مظاهر العولمة المتزايدة.

مناقشة نتائج تقدير النموذج القياسي الثالث:

يوضح الجدول (3) في الجزء الأخير نتائج تقدير النموذج القياسي الثالث، والذي يُعد الأكثر أهمية في سياق دراستنا، ويركز على توسيع نطاق دالة الاستهلاك النهائية، بإضافة متغير العولمة كمتغير ضابط، بهدف تحديد أثره في الإنفاق الاستهلاكي للأسرة الليبية.

يُظهر النموذج الثالث تحسنًا إضافيًا وملموسًا في القدرة التفسيرية مقارنة بالنماذج السابقة. فقد ارتفعت قيمة اختبار(LR likelihood ratio chi-squared (chi2 بشكل أكبر لتصل إلى (87.86)، مع بقاء قيمة دلالتها الإحصائية مرتفعة عند مستوى معنوية أقل من 1% (P-value = 0.000)، مما يؤكد أن النموذج القياسي الثالث بمتغيراته، يُقدم تفسيرًا معنويًا مهماً للإنفاق الاستهلاكي. كما انعكس هذا التحسن في ارتفاع قيمة Pseudo R2 من (7.51%) في النموذج الثاني إلى (8.06%) في هذا النموذج، وتُشير هذه الزيادة، إلى أن متغير العولمة يُضيف قدرة تفسيرية فريدة ومهمة (0.55%) لم يتم تفسيرها بواسطة متغيرات الدخل وحده، مما يؤكد دورها كمحدد مستقل للإنفاق. علاوة على ذلك، تحسنت قيمة Log likelihood لتصل إلى (500.88-)، وهي أقرب إلى الصفر من سابقاتها، مما يُشير إلى أن هذا النموذج هو الأكثر ملاءمة للبيانات بين النماذج الثلاثة.

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات المستقلة، ظل معاملات متغير دخل الزوج (YH)، ومتغير دخل الزوجة (YW) موجبة عند قيم بلغت (0.618) (0.174) على التوالي، أما فيما يخص معامل متغير العولمة (G)، والذي بلغ (0.415)، بإشارة موجب ومهمة عند مستوى أقل من 5% (P-value = 0.015). هذه النتيجة حاسمة وتُشكل الدليل التجريبي والفرضية الذي تسعى الدراسة لإثباتها. فهي تؤكد أن العولمة لها تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيًا على الإنفاق الاستهلاكي للأسر الليبية، حتى بعد التحكم في مستويات الدخل من كلا الزوجين. هذا يعني أن مستوى تعرض الأسرة للعولمة، أو درجة تفاعلها مع مظاهرها (مثل التأثر بالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وتفضيل السلع المستوردة، والاهتمام بالمنتجات العصرية والترفيهية)، يُسهم بشكل مباشر في دفعها نحو مستويات إنفاق أعلى. تُعكس نسبة الأرجحية البالغة (1.515) لكل وحدة زيادة في مؤشر العولمة زيادة في أرجحية أن تكون الأسرة في فئة إنفاق أعلى بنحو (1.515) مرة.

تأسيساً على ذلك، فإن نتائج تقدير النموذج القياسي الثالث تقدم دليلاً تجريبياً قويًا على أن العولمة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية عامة، بل هي قوة فاعلة تُشكل بشكل مباشر سلوك الإنفاق الاستهلاكي للأسر الليبية. هذا التحليل يعزز الفهم بأن تأثير العولمة يتجاوز مجرد توفير سلع وخدمات جديدة، بل يمتد ليشمل تعديلًا في الأنماط الاستهلاكية والتفضيلات والأولويات.

ومن الناحية الاقتصادية، تفسير الباحث الأثر الإيجابي والمعنوي لمتغير العولمة من عدة جوانب كما يلي:

- مع انفتاح الأسواق، تتزايد خيارات السلع المستوردة والماركات العالمية والمنتجات التكنولوجية الحديثة. يُشير المعامل الموجب للعولمة إلى أن الأسر التي تُظهر تفاعلاً أكبر مع هذه المظاهر (كما تم قياسها في فقرات الاستبيان التي تُكون متغير العولمة) تميل إلى تخصيص جزء أكبر من إنفاقها نحو هذه البنود، حتى مع ثبات الدخل. هذا يُعكس الميل نحو الاستهلاك "المُرَفّه" الذي تُشجعه العولمة.
- تلعب وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي العالمية دورًا كبيرًا في تشكيل رغبات المستهلكين وتفضيلاتهم. تعرض الأسر للمعلومات والصور عن أحدث المنتجات والأنماط الاستهلاكية في العالم يُحدث تأثيرًا على "ثقافة الاستهلاك" المحلية، ويدفع الأسر إلى محاكاة أنماط استهلاكية معينة، مما يزيد من إنفاقها. هذا التأثير يُبرز أن العولمة تعمل على المستوى السلوكي والنفسي للمستهلك.
- بفضل العولمة، قد تتحول بعض السلع التي كانت تُعتبر كمالية في الماضي إلى ضروريات في أذهان الأسر. على سبيل المثال، امتلاك أحدث الهواتف الذكية أو الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة قد يُصبح من المتطلبات الأساسية للتواصل والترفيه والتعلم، مما يدفع الأسر إلى تخصيص ميزانيات أكبر لهذه البنود.
- يُمكن أن تُعزز العولمة من ظاهرة الاستهلاك التفاخري أو التقليد. فمع انتشار أنماط الحياة العالمية، قد تسعى الأسر إلى محاكاة سلوكيات استهلاكية معينة كجزء من سعيها لتحقيق مكانة اجتماعية أو الانتماء لنمط حياة معين.

وعليه فأن النتائج تشير إلى أن العولمة تُعد محركًا جوهري للإنفاق الاستهلاكي للأسر الليبية. فبينما يظل الدخل عاملًا أساسيًا، تُسهم العولمة في دفع الأسر نحو مستويات أعلى من الإنفاق وتشكيل أولوياتها الاستهلاكية، مما يعكس تحولًا في نمط الاستهلاك المحلي نحو أنماط أكثر عالمية وتأثرًا بالتدفقات الدولية للسلع والخدمات والأفكار. هذا الفهم يُشكل إضافة نوعية للمعرفة حول كيفية تكيّف الأسر الليبية مع التحديات والفرص التي تُقدمها العولمة.

مناقشة نتائج الدراسة الحالية في ضوء الدراسات السابقة:

تتفق نتائج هذه الدراسة بشكل جوهري مع ما تم استعراضه في الأدبيات الاقتصادية الليبية (شرميط، 2015؛ شكاب، 2017) فيما يتعلق بالدور المحوري للدخل المتاح كمحدد أساسي لتفسير الإنفاق الاستهلاكي. حيث أكدت معنوية معامل دخل الزوج (YH) وإشارته الموجبة في كافة النماذج المقدرة على صحة فرضية الدخل المطلق لكينز، مؤكدةً أن القدرة الشرائية المستمدة من الدخل الوظيفي لرب الأسرة لا تزال تمثل الركيزة التقليدية التي يبنى عليها السلوك الاستهلاكي في مدينة مصراتة، وهو ما يعزز النتائج التي توصلت إليها الدراسات الوطنية السابقة عبر حقب زمنية مختلفة.

وتقدم الدراسة إضافة نوعية من خلال الكشف عن الدور المستقل والمعنوي لدخل الزوجة كمحدد إضافي للاستهلاك، وهو ما يعد امتداداً منطقياً لنتائج الدراسات المقطعية التي أشرنا إليها سابقاً (أبوسنينة، 1990؛ شكاب، 2017) والتي ركزت على المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية. إن إظهار معنوية هذا المتغير يعكس التحولات البنيوية في الأسرة الليبية، حيث لم تعد النماذج التي تركز على الدخل الكلي كافية لتفسير ديناميكيات الإنفاق دون تفصيل مصادره، مما يشير إلى أن قرارات الاستهلاك أصبحت أكثر تأثراً بتنوع الموارد المالية داخل الوحدة الأسرية الواحدة في ظل خروج المرأة للعمل.

أما من الناحية القياسية، فعلى الرغم من أن نموذج الانحدار اللوجستي الترتيبي المستخدم لا يقدم ميلاً حدياً للاستهلاك (MPC) بصورة مباشرة كما في دراسات السلاسل الزمنية (زحيلق، 2011)، إلا أن قيم "نسب الأرجحية" (Odds Ratios) التي تم تقديرها للدخل تدعم ذات الاستنتاجات الاقتصادية لتلك الدراسات. فارتفاع مستويات الدخل يترجم آلياً إلى زيادة معنوية في أرجحية الانتقال إلى فئات إنفاق استهلاكي أعلى، وهو ما يثبت أن الدخل لا يزال يتمتع بتأثير ملموس وقوي، ولكن بمنظور احتمالي يتناسب مع طبيعة البيانات المقطعية المستخدمة في هذه الدراسة.

وتبرز المساهمة الفريدة لهذه الدراسة من خلال إثبات الأثر الإيجابي والمعنوي لمتغير العولمة، وهو ما يملأ الفجوة البحثية التي تركتها الدراسات السابقة (مثل دراسة كريدلية، 2003؛ ومسعود وساسي، 2016) التي اكتفت بالمحددات التقليدية كالسكان وعرض النقود. لقد قدمت هذه الدراسة أول دليل تجريبي في السياق الليبي على أن العولمة تعمل كمحفز هيكلي يدفع الأسر نحو مستويات إنفاق أعلى وتفضيلات استهلاكية معولمة. هذا الاستنتاج يؤكد أن السلوك الاستهلاكي في مدينة مصراتة لم يعد رهيناً للدخل فحسب، بل بات متأثراً بقوى تقنية وثقافية عابرة للحدود تساهم في صياغة التفضيلات بما يتجاوز النماذج الاقتصادية الكلاسيكية.

نتائج الدراسة:

بالاستناد إلى نتائج التحليل القياسي، يمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي:

1. أشارت نتائج تقدير دالة الاستهلاك لجميع النماذج القياسية بأن متغير الدخل الشهري لرب الأسرة (الزوج) هو المحدد الأساسي والأكثر تأثيرًا على الإنفاق الاستهلاكي للأسرة الليبية، وقد جاءت قيم معاملات الدخل موجبة مؤكدة على العلاقة الطردية مع الاستهلاك. وعليه، فإن زيادة دخل الزوج ترتبط مباشرة بزيادة في مستوى الإنفاق الاستهلاكي، وقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع النظريات الاقتصادية الأساسية للاستهلاك.
2. أظهرت نتائج التحليل أن متغير الدخل الشهري للزوجة يُسهم بشكل إيجابي في زيادة الإنفاق الاستهلاكي للأسرة. وعلى الرغم من أن حجم تأثيره كان أقل من تأثير دخل الزوج، إلا أن دلالته تؤكد على الدور المتزايد للمرأة في تعزيز القدرة الشرائية للأسرة وتشكيل أنماط إنفاقها، خاصةً على السلع غير الأساسية.

3. التأثير المباشر للعولمة على الإنفاق: تُعد هذه النتيجة من أهم المساهمات العلمية لهذه الدراسة، حيث كشفت النتائج أن متغير العولمة له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية ومباشر على الإنفاق الاستهلاكي للأسرة، حتى بعد التحكم في مستويات الدخل من كلا الزوجين. هذا يُشير إلى أن مستوى تعرض الأسرة وتفاعلها مع مظاهر العولمة (مثل تفضيل السلع المستوردة، والتأثر بالإعلام، والاهتمام بالتقنيات الحديثة) يُحفزها على الإنفاق بمستويات أعلى.
4. أظهرت مؤشرات جودة المطابقة (Log likelihood ؛ Pseudo R2 ؛ LR chi2) تحسنًا تدريجيًا وملحوظًا في ملاءمة النموذج مع كل إدخال لمتغير جديد (من النموذج الأول إلى الثالث)، مما يؤكد أن النموذج النهائي الذي يضم الدخلين ومتغير العولمة هو الأكثر ملاءمة للبيانات والأكثر قدرة على تفسير التباين في الإنفاق الاستهلاكي للأسرة الليبية.

التوصيات:

استنادًا إلى النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها من خلال تقدير دالة الاستهلاك في إطار العولمة، تقدم الدراسة فيما يلي مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية نحو إدارة أفضل للاستهلاك الأسري في سياق العولمة:

1. من الأهمية بمكان أن تركز السياسات الاقتصادية على تحسين مستويات الدخل الفردي والأسري من خلال خلق فرص عمل مستدامة، ودعم المبادرات الاقتصادية التي تزيد من الإيرادات، وتحسين بيئة الأعمال للاستثمار الخاص، لضمان قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية والمتزايدة.
2. يوصي الباحث بوضع سياسات تُعزز من مشاركة المرأة في سوق العمل وتُقلل من المعوقات التي تواجهها، مع التركيز على برامج التدريب والتأهيل التي تزيد من فرص حصولها على وظائف ذات دخل جيد.
3. بما أن العولمة تُشكل محفزًا مستقلًا للإنفاق، فمن الضروري تطوير برامج توعية للمستهلكين حول الجوانب الإيجابية والسلبية للعولمة الاستهلاكية. يجب أن تُركز هذه البرامج على تعزيز الاستهلاك الرشيد، والتفريق بين الحاجات الأساسية والكماليات، وتشجيع المنتجات المحلية لدعم الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الواردات.
4. العمل على بناء ثقافة استهلاكية قائمة على الوعي والمسؤولية، لا سيما بين الشباب. هذا يمكن أن يتم من خلال المناهج التعليمية، الحملات الإعلامية، ودور مؤسسات المجتمع المدني، بهدف غرس قيم الاعتدال والادخار والتخطيط المالي في ظل مغريات الاستهلاك المعولم.
5. أخيراً من الأهمية بمكان العمل على تطوير مؤشرات محلية للعولمة تُناسب السياق الليبي، وتُمكن من قياس تأثيرها بشكل أكثر دقة وتفصيلاً على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك أنماط الاستهلاك.

قائمة المراجع:

1. أبوحبيل، عبد الفتاح عبد السلام (1990). تقدير دالة الاستهلاك الخاص في ليبيا خلال الفترة (1962-1985)، ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا.
2. أبوسنينة، محمد عبد الجليل (1990). أنماط الإنفاق الاستهلاكي الأسري ومحدداته في الاقتصاد الليبي، ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا.
3. بازينة، سالم محمد (1990). العوامل المؤثرة في الاستهلاك مع تطبيقاتها على دالة الاستهلاك الليبية، ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا.
4. بالحاج، انتصار أبوبكر (2025). تحليل نمط استهلاك الأسر الليبية في ظل العولمة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة.
5. بحيح، خديجة أحمد (1989). محددات الاستهلاك الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-1980)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.
6. دخان، أبوعجيلة عبد النبي (2017). تحليل الاتجاه العام لدالة الاستهلاك العائلي لمدينة الزاوية، مجلة العلوم الشاملة، جامعة الزاوية، العدد (1)، ليبيا.
7. زحيلق، رجب أمحمد الهاشمي (2011). دراسة تحليلية لنمط الاستهلاك في ليبيا خلال الفترة (1993-2007): دراسة تطبيقية في مدينة زليتن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد، زليتن، ليبيا.
8. الزوق، الشعلاء بشير علي (2011). تقدير دالة الاستهلاك العائلي لمدينة طرابلس خلال الفترة (1990-2008). (رسالة ماجستير غير منشورة). أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
9. سحبون، إبراهيم مصباح (2000). تقدير دالة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1964-1997)، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
10. شرميط، فراس مصطفى خليل (2015). تقدير دالة الاستهلاك العائلي: دراسة تطبيقية على العاملين بالقطاعين العام والخاص بمدينة مصراتة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا.
11. شكاب، يونس محمود محمد (2017). تحليل الإنفاق الاستهلاكي العائلي والعوامل المحددة له في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا.
12. مسعود، يوسف يخلف وساسي، سامي عمر (2016). تقدير الإنفاق الاستهلاكي باستخدام فرضية الدخل النسبي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي (1962-2014)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد (1).

13. Hanus, G. (2018). The impact of globalization on the food behaviour of consumers. CBU International Conference Proceedings, Vol. 6.
14. Held, D., & McGrew, A. (2007). Globalization/Anti-Globalization: Beyond the Great Divide. Polity Press.
15. Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest, and Money. London: Macmillan.
16. Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest, and Money. London: Macmillan.
17. Li, J., Wu, Y., & Xiao, J. J. (2020). The impact of digital finance on household consumption: Evidence from China. Economic Modelling, 86, 317-326.
18. Mishkin, F. S. (2018). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets (12th ed.). Pearson.
19. Rodrik, D. (2011). The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy. W. W. Norton & Company.
20. Sharma, N., & Patel, P. (2021). Impact of Digital Payments on Consumer Spending Behavior: A Case Study. International Journal of Creative Research Thoughts (IJCRT), 9(3), 237-247.
21. Song, D., Li, Q., & Zhang, Q. (2018). The Impact of Internet-Using on Household Consumption. Proceedings of the 2018 3rd International Conference on Economy, Management and Entrepreneurship (ICEME 2018).